



هذا ما كافتني به الدولة بعد عمر في خدمة الأمن في بلادي

الأزمة الاقتصادية في لبنان تزيد من شقاء المتقاعدين

المصارف تقيد المدخرات بالدولار وتقلص رواتب مرحلة الشيخوخة

المرقا المجاور الصيف الماضي إلى منطقة منكوبة، "كنت أتمنى بعد هذا العمر أن أتمكن من أن أعيش حياة كريمة". ويقلب عساف اليوم صور قديمة، يظهر في إحداها مرتديا الزي الرسمي لقوى الأمن الداخلي. وفي خضم الأزمة التي أدت إلى ارتفاع جنوني في الأسعار وتدهور القدرة الشرائية، يحاول اليوم تدبير أموره وتوفير احتياجاته وزوجته. ويوضح "وفق مدخولي ساعيش". على غرار عساف، تضرر أكثر من 108 ألف موظف متقاعد من القطاع العام جراء الانهيار الاقتصادي وتدهور الليرة. وبحسب بيانات وزارة المالية، يبلغ المعدل الوسطي للراتب التقاعدي 2.2 مليون ليرة، أي ما يعادل نحو 170 دولارا وفق سعر الصرف في السوق السوداء. وبات عدد كبير من السكان يعتمدون على مساعدات تقدمها منظمات دولية وجمعيات محلية، بينها جمعية "غراسورتس" التي تستقبل في خيمة تابعة لها في منطقة مار مخايل العشرات يوميا.

ومن بين هؤلاء أديب (69 عاما)، وهو متقاعد من قوى الأمن الداخلي، بات راتبه بالكاد يعادل مئة دولار، بينما أخذ ابنه مهندس عاطل عن العمل منذ عامين. ويقول الرجل بحسرة "كنت من الطبقة الوسطى وأصبحت اليوم ما دون الطبقة الفقيرة". وساهمت الأزمة في رفع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر إلى أكثر من 55 في المئة، وهو ما أدى وفق محللين إلى اضمحلال الطبقة الوسطى. وبدأت انفجار المرفأ الذي أودى بحياة أكثر من مئتي شخص وشرد عشرات الآلاف من منازلهم المتضررة، تقديم المساعدات من قِبل مواد غذائية ووجبة حساء يوميا.

خيار آخر أمامي". ويضيف بانفعال "لبيعيدوا لي أموالا فلا أعاد إلى الولايات المتحدة.. ماذا سافعل هناك؟ لا أود أن أموت هناك". ويشهد لبنان منذ خريف العام 2019 شحا في السيولة وأزمة اقتصادية لم تبق أي شريحة بمنأى عن تداعياتها. إذ تراكمت مع قيود مصرفية مشددة طالت خصوصا عمليات السحب بالدولار. وأسفر الانهيار المتصاعد عن فقدان الليرة الشهر الحالي أكثر من تسعين في المئة من قيمتها مقابل الدولار في السوق السوداء، قبل أن تتحسن قليلا. على غرار عشرات الآلاف من اللبنانيين الذين خرجوا إلى الشوارع منذ أكتوبر 2019، يحتمل مرعي الطبقة السياسية مسؤولية ما آل إليه الوضع الاقتصادي. ويتهم المسؤولون بأنهم "فاسدون من رأسهم إلى أخمص قدميهم".

وبمرارة شديدة، يقول إنه مع اللبنانيين وجدوا أنفسهم بين ليلة وأخرى ضحايا "أكبر عملية احتيال في التاريخ"، مضيفا "ليلعنهم الله جميعا من دون استثناء". وإذا كانت ظروف هذا الرجل السبعيني تخوله فتح صفحة جديدة في بلد آخر، فإن الغالبية الساحقة من المتقاعدين في لبنان ليس لديهم ترف إيجاد خيار بديل. ومن لم يجتز تعويضه في المصرف أو فقد قيمته، رأى راتبه التقاعدي يتبدد تدريجيا أمام عينيه.

وبعد 32 عاما قضاها في السلك الأمني، يجد جان عساف (80 عاما) نفسه يعيش كل يوم بيومه، بعدما انخفض راتبه التقاعدي عمليا من 1400 دولار إلى نحو 180 دولارا.

ويقول من داخل منزله المتواضع في منطقة مار مخايل، التي حوّلها انفجار

القت الأزمة الاقتصادية الخانقة بمعاشات المتقاعدين في لبنان في مرمر النيران، حيث باتت رهينة قيود مصرفية مشددة ولم يعد بالإمكان التصرف فيها، فضلا عن تقليص كبير في رواتب المتقاعدين من القطاع العام والذين وجدوا أنفسهم غير قادرين على تأمين حاجياتهم الأساسية في ظل ارتفاع الأسعار وانهيار الليرة.

لبنان في مرحلة الشيخوخة وفي حالة العجز ووفاء المعل. بعدما جمع ثروة من عمله لعقود في الخارج، عاد سمير مرعي إلى بيروت قبل عقد من الزمن طامحا بتقاعد مريح وحياة رغبية، من دون أن يضع في حسابه أن أزمة اقتصادية ستضع جنين عمره في مهب الريح وتدفعه إلى الهجرة مجددا.

2.2
مليون ليرة المعدل الوسطى للراتب التقاعدي ما يعادل 170 دولارا وفق سعر السوق السوداء

في فندق صغير في محلة الحمراء، يتحدث مرعي (72 عاما) بإسهاب عن استثماره لأربعة عقود في مجال البناء وصناعة الأزياء بين دول الخليج وبريطانيا. لكن ملايين الدولارات التي استثمرها بعد عودته إلى لبنان في قطاع العقارات أو آخرها في المصارف، باتت رهينة قيود مصرفية مشددة ولم يعد بإمكانه التصرف بها.

ويقول الرجل الذي ارتدى بزة رسمية مع ربطة عنق من بهو الفندق "أنا مضطرب للبدء من جديد، من الصفر، حتى أؤمن أخرتي".

وقبل دقائق من سفره إلى الولايات المتحدة حيث يعيش أفراد من عائلته، وقرب حقائب موضبة، يوضح "ما من

بيروت - تسببت الأزمة الاقتصادية في لبنان في انفلات المنظومة الاجتماعية، حيث ضربت شريحة المتقاعدين بالضغوط على معاشاتهم وتقليص رواتبهم، حيث تفقدت هذه المنظومة لبرنامج تقاعد يقدم مزايا دورية للعاملين في القطاع الخاص في حالة الشيخوخة والعجز والوفاة.

وحسب بيانات منظمة العمل الدولية يتصف نظام الحماية الاجتماعية في لبنان بانخفاض معدلات التغطية وضغط التضيق. فقرابة 80 في المئة من السكان فوق سن 65 ليس لديهم تقاعد أو تغطية بالرعاية الصحية، بينما لا يغطي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سوى 30 في المئة من القوى العاملة.

وحسب المنظمة لم يتم حتى الآن تأسيس صندوق توظيف لحماية الذين يفقدون وظائفهم أو لا يستطيعون إيجاد وظائف. وبشكل عام، لا يزال عدم كفاية الحماية الاجتماعية، والخلاف بشأن المساهمات الاجتماعية، وغياب القوانين الداعمة يؤثر على شريحة كبيرة من السكان ولذلك يعتمد الكثيرون على القطاع غير مستدامة كالعامل في القطاع غير المنظم وتلقي دعم من الأسرة، مما يجعلهم محاصرين في دائرة الفقر.

ولبنان هو الدولة الوحيدة في المنطقة وواحدة من 16 دولة من أصل 179 دولة في العالم لم تضع بعد برنامج تقاعد، ويقدم مزايا دورية للعاملين في القطاع الخاص في حالة الشيخوخة والعجز والوفاة. إن غياب هذا البرنامج يعني غياب الأمن الاقتصادي لسكان

بيروت - تعيش الليرة اللبنانية حالة من الانهيار غير المسبوق، وسط مشهد اقتصادي صعب، في ظل عدم وجود حكومة لاتخاذ قرارات جريئة، كتعويم العملة المحلية.

ودعا حاكم مصرف لبنان في 8 يناير الماضي، إلى الاتجاه نحو تعويم سعر صرف الليرة اللبنانية، معتبرا أن عصر تثبيت سعر الصرف "انتهى". وتوجد ثلاثة أسعار للمصرف في لبنان مقابل الدولار، وهو سعر مصرف لبنان الرسمي المقرر بنحو 1507 للدولار، والبنوك اللبنانية بسعر 3900 للدولار للتجار، و14500 للدولار في السوق السوداء.

نمو تمويلات قطاع الصيرفة الإسلامية في سلطنة عمان زخم مدفوع بالطلب على المنتجات الإسلامية وجودة الأصول

أظهر قطاع الصيرفة الإسلامية في سلطنة عمان تطورا كبيرا حيث حقق نمواً لافتاً متجاوزاً تداعيات الوباء، مما دفع وكالات التصنيف الائتماني إلى توقع المزيد من النمو في هذا القطاع الواعد في وقت تتزايد فيه الرهانات على التمويل الإسلامي لتحفيز الاقتصاد.

مسقط - تمكن قطاع الصيرفة الإسلامية من تحقيق نمو خلال العام الماضي بفضل كفاءة رأس المال وربحيته المعقولة ومؤشرات جودة الأصول، مما يعكس اللوائح المتحفظة ونماذج الأعمال منخفضة المخاطر نسبياً، مما أضاف مرونة على التمويل عند تأجيل المدفوعات.

وتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي العماني إلى ارتفاع إجمالي رصيد التمويل الممنوح من قطاع الصيرفة الإسلامية بنهاية يناير 2021 إلى حوالي 4.4 مليار ريال (11.4 مليار دولار) مسجلة ارتفاعاً بمعدل 9.7 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وسجلت الودائع لدى البنوك الإسلامية زيادة بنسبة 10.3 في المئة لتبلغ 3.8 مليار ريال (9.8 مليار دولار) بنهاية يناير 2021، أما إجمالي الأصول للبنوك والوفاة الإسلامية

مجتمعة، فقد بلغ حوالي 5.3 مليار ريال (13.7 مليار دولار) أي ما نسبته 14.5 في المئة من إجمالي أصول القطاع المصرفي في السلطنة بنهاية يناير 2021.

13.5

مليار دولار إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية في 2020 مرتفعة بنحو 14.5 في المئة

وكان البنكان قد حصلوا على موافقة البنك المركزي العماني في أبريل من العام الماضي، من أجل إتمام الصفقة، التي يقول ممثلون إنها ستخلق كياناً تقدم قيمة أصوله بنحو سبعة مليارات دولار. ونصت الاتفاقية على عدة خطوات لإتمام عملية الاندماج، حيث وافق بنك عمان العربي على تقديم عرض شراء للمساهمين في بنك العز الإسلامي للاستحواذ على كامل أسهم رأس المال المصدر للبنك.

ويستمر بنك العز الإسلامي في ممارسة أعماله وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وسيتم تحويله إلى شركة مساهمة مغلقة بالكامل من قبل بنك عمان العربي.

وسيستحوذ بنك عمان العربي على نحو 81 في المئة من أصول الكيان الجديد، بينما ستذهب الحصة المتبقية إلى بنك العز الإسلامي.

وقالت فيتش إن الحصة السوقية للصيرفة الإسلامية والوفاة الإسلامية في السلطنة ارتفعت إلى 14.5 في المئة في نهاية عام 2020 مقارنة بنحو 13.9



التمويل الإسلامي رافد للمشاريع

بعد انهيار الليرة.. هل يطرق لبنان باب تعويم العملة

وقال عجاقة "بمجرد رفع دعم مصرف لبنان عن أسعار 1507 ونحو 3900 للدولار سيتحضر سعر الصرف تلقائياً، لذلك يمكن القول إن لبنان في صلب عملية التعويم". ويبلغ سعر الدولار لموردي السلع الرئيسية نحو 3900 ليرة، في لبنان، بقرار من البنك المركزي، كأحد أشكال الدعم ومنع تضخم أكبر في السلع. وأشار إلى أن انتعاج آلية التعويم الكلي خطر على لبنان، في ظل وضع اقتصادي صعب، وبالتالي في حال تم وضع سعر الصرف ضمن آلية العرض والطلب، ستكون هناك تداعيات اجتماعية كارثية.

وارتفع معدل الفقراء في لبنان خلال 2020 إلى 55 في المئة، بينما تزايد معدل الذين يعانون من الفقر المدقع بثلاثة أضعاف، من 8 في المئة إلى 23 في المئة، وفقاً لتقرير لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا).

وتنقسم آراء الخبراء الاقتصاديين بين فرضية التعويم ومنهجية تطبيقه، وبخاصة في ظل عدم امتلاك صانعي السياسة النقدية لأدوات العرض والطلب. ويرى الخبير جاسم عجاقة، أن السوق السوداء عمليا وعلى أرض الواقع هي أحد أشكال التعويم ولو لم يكن بصفة رسمية.

ويعد تعويم الليرة أحد أبرز شروط صندوق النقد الدولي، للبدء في التفاوض للحصول على سيولة دولية تساعد في حل الأزمة النقدية المتفاقمة. ولاس سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي عتبة 15 ألف ليرة في السوق السوداء، بعد أيام قليلة من بلوغه 10 آلاف ليرة مقابل الدولار، بينما السعر الرسمي 1507 للدولار.

ويزيد انهيار العملة، من تفاقم معدلات التضخم ومعاناة المواطن اللبناني، الذي يتقاضى راتبه بالعملة المحلية وبالتالي من المتوقع أن يعاني من تراجع القدرة الشرائية وزيادة معدلات الفقر.